

ملف المناصرة

سعيد بودور

Said Boudour

خارج الاحتجاز الجزائر

صحفي وراصد لحقوق الإنسان من وهران، كان عضوًا في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، غطّى الحراك وحقوق المهاجرين واحتُجز مرات عدة بين 2018 و2021. بُرّئ من تهم الإرهاب في فبراير/شباط 2025، ويقول إن مذكرة بحث صدرت عام 2019 لا تزال تقيّد تنقله.

01
القضية في دقيقة

صحفي وراصد لحقوق الإنسان من وهران، كان عضوًا في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، غطّى الحراك وحقوق المهاجرين واحتُجز مرات عدة بين 2018 و2021. بُرّئ من تهم الإرهاب في فبراير/شباط 2025، ويقول إن مذكرة بحث صدرت عام 2019 لا تزال تقيّد تنقله.

الحالة **خارج الاحتجاز**	تاريخ القبض **23 أبريل/نيسان 2021**	الدولة **الجزائر**
الحكم بُرّئ من جميع التهم في 26 فبراير/شباط 2025.		
التهم الانخراط في منظمة إرهابية أو تخريبية تنشط في الخارج أو في الجزائر التآمر ضد أمن الدولة بغرض تحريض المواطنين على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو المساس بوحدة التراب الوطني دعاية من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية، ذات مصدر أو إيحاء أجنبي		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على سعيد بودور وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

انتهاك حرية الصحافة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19

الحبس الاحتياطي المطوّل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

التهديد والترهيب إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

المنع التعسفي من السفر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

يونيو/حزيران 2018

اعتقال

اعتقاله في وهران

اعتُقل بعد حضوره اجتماعًا للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، في واحد من عدة اعتقالات بين 2016 و2018 مرتبطة بعمله الصحفي، ومنه تغطيته لقضية فساد وأوضاع المهاجرين.

سبتمبر/أيلول 2019

صدور أمر بالقبض

صدور أمر بالقبض عليه

صدر أمر بالقبض عليه بعد مشاركته في مظاهرات مطالبة بالديمقراطية في وهران. وقال إن مذكرة البحث الناتجة عنه لم تُرفع رسميًا قط.

6 أكتوبر/تشرين الأول 2019

اعتقال

اعتقاله في وهران واستجوابه بسبب منشورات على فيسبوك

اعتقله عناصر الأمن في وهران واستجوبوه بشأن منشوراته على فيسبوك.

7 أكتوبر/تشرين الأول 2019

إفراج مشروط

توجيه تهم إليه والإفراج عنه من قاضي التحقيق

وُجّهت إليه تهمتا المساس بمعنويات الجيش والمساس بالوحدة الوطنية، وأفرج عنه قاضي التحقيق في اليوم نفسه على ذمة القضية.

15 أكتوبر/تشرين الأول 2019

إعادة اعتقال

إعادته إلى الحبس بقرار من غرفة الاتهام

ألغت غرفة الاتهام قرار الإفراج عنه وأمرت بإيداعه الحبس. ولا يُعرف تاريخ الإفراج عنه بعد ذلك.

24 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

حكم غيابي

الحكم عليه غيابيًا بالسجن سنة

قضت محكمة وهران غيابيًا بسجنه سنة وتغريمه 50 ألف دينار.

1 مارس/آذار 2021

اعتقال

احتجازه في انتظار إعادة محاكمته في وهران

أُودع الحبس المؤقت في انتظار إعادة محاكمته أمام محكمة وهران الابتدائية.

10 مارس/آذار 2021

إدانة

الحكم عليه بالحبس شهرين مع وقف التنفيذ في إعادة المحاكمة

في إعادة المحاكمة، قضت محكمة وهران بحبسه شهرين مع وقف التنفيذ.

10 مارس/آذار 2021

إفراج

الإفراج عنه في ختام إعادة المحاكمة

أُفرج عنه في ختام جلسة إعادة المحاكمة.

23 أبريل/نيسان 2021

اعتقال

اعتقاله أثناء تغطيته مسيرة للحراك في وهران

اعتقلته الشرطة أثناء تغطيته مظاهرة للحراك في وهران واحتجزته على خلفية اتهامات بالإرهاب.

29 أبريل/نيسان 2021

توجيه اتهام

توجيه تهم تتعلق بالإرهاب

وجّه وكيل الجمهورية بوهران إلى بودور تهم الانخراط في منظمة إرهابية والتآمر على أمن الدولة والدعاية المضرة بالمصلحة الوطنية. وشملت القضية اثني عشر ناشطًا آخرين من الحراك.

29 أبريل/نيسان 2021

إفراج مشروط

الإفراج عنه تحت الرقابة القضائية

بعد توجيه التهم إليه، أُفرج عنه ووُضع تحت الرقابة القضائية مع إلزامه بإثبات الحضور لدى الشرطة كل 15 يومًا.

17 يونيو/حزيران 2021

سياق

خبراء أمميون يراسلون الجزائر بشأن قضيته

وجّهت الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة مراسلة إلى الحكومة الجزائرية بشأن القضية المرفوعة عليه وعلى جميلة لوكيل وقدور شويشة.

نوفمبر/تشرين الثاني 2021

براءة

تبرئته استئنافيًا من تهمة إهانة هيئة نظامية

بُرّئ في الاستئناف من تهمة إهانة هيئة نظامية، التي كان قد صدر بشأنها حكم بحبسه شهرين مع وقف التنفيذ.

4 أغسطس/آب 2022

جلسة محاكمة

رفض طلب رفع الرقابة القضائية

رفضت الغرفة الخامسة بالقطب الجزائي المتخصص في الجزائر العاصمة طلب بودور رفع الرقابة القضائية التي أعاقت عمله صحفيًا ومدافعًا عن حقوق الإنسان.

21 أغسطس/آب 2022

جلسة محاكمة

رفض الطعن الثاني

أيّدت غرفة الاتهام بمجلس قضاء الجزائر قرار المحكمة الأدنى برفض طعن بودور، وأبقت على الرقابة القضائية.

5 سبتمبر/أيلول 2022

استدعاء

استدعاؤه للتحقيق

استُدعي بودور والمتهمان معه قدور شويشة وجميلة لوكيل للمثول للتحقيق أمام قاضي التحقيق بالغرفة الخامسة بالقطب الجزائي المتخصص.

7 سبتمبر/أيلول 2022

جلسة محاكمة

المثول للتحقيق

مثل بودور أمام قاضي التحقيق في محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة، وهو يواجه خطر الحبس المؤقت.

ديسمبر/كانون الأول 2023

براءة

تبرئته في أول درجة أمام محكمة الجنايات بالدار البيضاء

برّأته محكمة الجنايات بالدار البيضاء في قضية الإرهاب التي تعود إلى أبريل/نيسان 2021. واستأنفت النيابة الحكم.

26 فبراير/شباط 2025

براءة

البراءة من جميع التهم

برّأت محكمة الجنايات الاستئنافية بمجلس قضاء الجزائر بودور والمتهمين معه من جميع التهم المتعلقة بالإرهاب، بعد تأجيل النطق بالحكم أربع مرات.

20 يوليو/تموز 2026

سياق

يقول إنه ممنوع من الرحلات الداخلية والإقامة في الفنادق

قال في مقابلة إنه لا يستطيع ركوب الطائرة داخل الجزائر ولا المبيت في الفنادق، لأن مذكرة البحث الصادرة بحقه عام 2019 لم تُرفع رسميًا.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل في ضوء المصادر الحالية. سعيد بودور طليق، وقد بُرّئ مع قدور شويشة وجميلة لوكيل من جميع التهم المتعلقة بالإرهاب في 26 فبراير/شباط 2025. وقال في يوليو/تموز 2026 إن مذكرة بحث صدرت بحقه عام 2019 لم تُرفع رسميًا قط، فلا يزال ممنوعًا من مغادرة الجزائر ومن ركوب الطائرة في رحلات داخلية والمبيت في الفنادق.

الخلفية والعمل

سعيد بودور صحفي ومدافع عن حقوق الإنسان مقيم في الجزائر. وهو عضو في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي من أقدم المنظمات الحقوقية المستقلة في البلاد. وتركّز عمله على تنظيم المظاهرات السلمية، وتوثيق معاملة المعتقلين السياسيين، والدفاع عن حقوق المهاجرين العابرين للجزائر. وبرز نشاطه خلال الحراك الاحتجاجي، الذي انطلق في فبراير/شباط 2019 وطالب بإصلاحات ديمقراطية وإنهاء الفساد ورحيل النخب السياسية المتجذرة في السلطة منذ زمن طويل.

جعل عمل بودور الصحفي ورصده لحقوق الإنسان هدفًا لقمع الدولة، مع تحرك السلطات لقمع المعارضة في أعقاب الحراك. ولوحق عشرات الناشطين والصحفيين والمدافعين المرتبطين بالحراك بموجب قوانين الإرهاب والأمن الوطني والقذف. وكان بودور من بينهم. فقد احتُجز في أكتوبر/تشرين الأول 2019 بسبب منشورات على فيسبوك، ثم في مارس/آذار 2021 في انتظار إعادة محاكمته، ومن 23 إلى 29 أبريل/نيسان 2021 بعد أن اعتقلته الشرطة أثناء تغطيته مسيرة للحراك في وهران.

التهم

في 29 أبريل/نيسان 2021، وجّه وكيل الجمهورية في وهران تهمًا إلى بودور، إلى جانب المدافعين عن حقوق الإنسان قدور شويشة وجميلة لوكيل، في قضية جنائية تتعلق بجرائم مرتبطة بالإرهاب. وشملت التهم الانخراط في منظمة إرهابية أو تخريبية تنشط في الخارج أو في الجزائر، والتآمر ضد أمن الدولة بغرض تحريض المواطنين على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو المساس بوحدة التراب الوطني، ودعاية من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية، ذات مصدر أو إيحاء أجنبي. وشملت القضية أيضًا اثني عشر ناشطًا آخرين منخرطين في الحراك. وفي حال إدانته، كان بودور يواجه السجن مدة تصل إلى عشرين عامًا.

وكانت التهم جزءًا من حملة أوسع لتجريم المعارضة السياسية السلمية تحت غطاء مكافحة الإرهاب. ولم يُقدَّم في القضية أي دليل على نشاط عنيف أو صلة بالإرهاب. واعتمدت النيابة على مشاركة المتهمين في الاحتجاجات، ومناصرتهم عبر الإنترنت، وصلتهم بمنظمات المجتمع المدني.

الرقابة القضائية والقيود

وُضع بودور تحت الرقابة القضائية، وهو إجراء قيّد حريته في التنقل تقييدًا شديدًا وعرقل عمله صحفيًا وراصدًا لحقوق الإنسان. وفي 4 أغسطس/آب 2022، رفضت الغرفة الخامسة للقطب الجزائي المتخصص في الجزائر العاصمة طلبه رفع الرقابة. وفي 21 أغسطس/آب 2022، أيّدت غرفة الاتهام لدى مجلس قضاء الجزائر هذا القرار في الاستئناف.

وكانت الرقابة تعني أن بودور لا يستطيع مغادرة منطقة إقامته دون إذن، ولا السفر، وأنه يبقى تحت مراقبة دائمة. وبالنسبة إلى صحفي يعتمد عمله على الوصول إلى المصادر ومواقع الانتهاكات والمجتمعات التي تحتاج إلى التوثيق، أنهت هذه القيود نشاطه المهني فعليًا. واستُخدم الإجراء شكلًا من الاحتجاز الوقائي، يعاقبه دون حاجة إلى حكم قضائي.

إطالة الإجراءات والبراءة

في 5 سبتمبر/أيلول 2022، استُدعي بودور وشويشة ولوكيل للمثول للتحقيق أمام قاضي التحقيق في الغرفة الخامسة للقطب الجزائي المتخصص، قسم مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، في محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة. ومثلوا في 7 سبتمبر/أيلول 2022. وظل خطر الحبس المؤقت قائمًا طوال الإجراءات.

وفي 3 ديسمبر/كانون الأول 2023، برّأت محكمة الجنايات بالدار البيضاء بودور والمتهمين معه في أول درجة، واستأنفت النيابة الحكم. وأُجّلت القضية أربع مرات. وكان كل تأجيل يطيل فترة الغموض والرقابة والشلل المهني. وأخيرًا، في 26 فبراير/شباط 2025، برّأت محكمة الجنايات الاستئنافية لدى مجلس قضاء

الجزائر بودور والمتهمين معه من جميع التهم. وأنصفتهم البراءة، لكنها جاءت بعد نحو أربع سنوات من المضايقة القضائية وتقييد التنقل وعرقلة عملهم الحقوقي.

نمط القمع

تندرج قضية بودور ضمن نمط منهجي من القمع يستهدف المدافعين الجزائريين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين المرتبطين بالحراك. فقد جرى توظيف قوانين الإرهاب سلاحًا لإسكات المعارضة. وتُستخدم الرقابة القضائية والمنع من السفر وإطالة الإجراءات السابقة للمحاكمة لعزل المدافعين وشلّ قدرتهم دون حاجة إلى إدانة. وتؤكد البراءة في قضية بودور انعدام أساس التهم، لكن المسار نفسه حقق غايته: سنوات من التعطيل والترهيب والتقييد.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/said-boudour/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 29-04-2021. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org